

فرنسا والهروب من السياسة

العقيل). كما ان تهميش الحزب الشيوعي الذي سمي اليه ميتران بنجاح، يجعل من المستحيل بناء كتلة يسارية قوية.

بيد ان الازمة السياسية تعني ايضا اليمين الذي لم يستعد على الاطلاق من تدهور الحزب الاشتراكي، وانا كانت تجربة الحكم مندمرة بالنسبة الى الاشتراكيين لتجربة المعارضة لا تقل سوءا بالنسبة الى الحزبين اللذين يشكلان الكتلة اليمينية المعتدلة الممثلة في البرلمان. وقد فقد الحزبان مجتمعين نحو عشرين في المئة من ناخبيهما في غضون خمس عشرة سنة، ولم يستطيعا هذه المرة جذب اكثر من ثلث الناخبين.

اما الاصوات الضائعة فقد توزعت في شكل دفع البعض الى الاعتقاد ان السمة الغالبة في السياسة الفرنسية اليوم هي تفتيت الجسم الانتخابي، وهذا وجه رابع للازمة. وقد نهيت معظم هذه الاصوات في اتجاه "انتحائي" بحسب التعبير المعتمد في باريس لتفذي قاهرتين جديدتين نسبيا. الاولى والاهم هي تحول اليمين المتطرف اليميني تحت لواء "الجهة الوطنية" بقيادة جان ماري لوبن الى قوة سياسية ثابتة. واذ كانت الجبهة فشلت في كسب اعداد جديدة من الناخبين لانه لم يعد ممكنا في المقابل تجاهلها، وترداد تاليا قدرة هذا الحزب العنصري على امتزاز اليمين المعتدل بغية دفعه الى جواقف متشددة من قضايا المهاجرين العرب والافارقة خصوصا، مما قد يقود الى انفصالات داخل المعارضة البرلمانية والى مزيد من التفتيت.

اما الظاهرة الثانية فهي ظهور الحركة البيئية، وهي الظاهرة الوحيدة التي تنشر بامكان تجديد الحياة السياسية في فرنسا. الا ان هذه الحركة تعاني، هي نفسها، الانقسام على اثر مناورات الحكم والتفتيت الذي نجم عن الانتخابات هو بلا شك ابرز وجوه الازمة. فاذا تكررت التجربة في الانتخابات النيابية في السنة المقبلة فلن تستطيع اي قوة سياسية حشد اكثرية حول برنامجها مما يعني دخول فرنسا في دوامة على الطريقة الايطالية. ويصير هذا الاحتمال مؤكدا اذا اختار ميتران تبديل النظام الانتخابي واعتماد قاعدة النسبية في الانتخابات النهائية على غرار الانتخابات الاقليمية الأخيرة. وتزداد خطورة هذا الافتراض لكون اليمين المتطرف سوف يحصل في هذه الحال على نحو سبعين مقعدا. الا ان ابقاء ميتران على النظام الانتخابي الحالي لا يعني زوال الازمة، فضلا عن تكريس انهيار الحزب الاشتراكي بعقل هذا النظام خيار الناخبين الذين ينغفرون من الاغراب الكبيرة مما يعمق ازمة الثقة الواقعة بين الجمهور الفرنسي والطبقة السياسية، وعنوانها كما يقولون في باريس "الهروب من السياسة".

سمير قصير

عاشت فرنسا، منذ اكثر من ربع قرن، في وضع من الاستقطاب الشديد كان يدفع يوما المعلقين الى القول ان البلد مشطور اثنين لا يجتمعان. وكان الاستقطاب الذي انفردت به فرنسا بين مجموع الدول الاوروبية الغربية، ينعكس معارك طاحنة بين كتلتين شبه متكافئتين: كتلة يسارية نشطة تتطلع الى تغييرات جذرية مستندة الى تراث نضالي عريق يعود الى عهد الثورة الفرنسية، وكتلة يمينية "متحورة" عرفت في معظم الاحيان كيف تتجاوز حدود اليمين بفضل صلابه القيم الجمهورية المترسخة ايضا في تراث الثورة والتي اعاد تجديدها رجل دولة فذ اسمه شارل ديغول. وعلى رغم حدة المواجهات بين هاتين الكتلتين لم تكن بمعايير الاستقطاب كلها سلبية. على العكس شكل هذا الانشطار عنصر اثراء للحياة السياسية. لكن السياسة الفرنسية بدأت تفقد نكهتها المميزة منذ بضع سنوات وبدا ان فرنسا على ابواب مرحلة جديدة لم تتضح معالمها. وتأتي نتائج الانتخابات الاقليمية التي جرت الابد الماضي لتؤكد هذا المنحنى وتظهر في الان نفسه عمق الازمة التي تعيشها فرنسا.

والازمة التي تعكسها الانتخابات الأخيرة متعددة الوجوه. الوجه الاول يطاول بالطبع سلطة الرئيس فرنسوا ميتران. ففي انحدار الحزب الاشتراكي الى اقل من خمس الجسم الانتخابي درس لا يحمل الانتعاش، بل لظمة بعد احدى عشرة سنة على اعتلاء ميتران الرئاسة. ويصعب على اي كان بعد ذلك ان يقتنع بامكان بقاء ميتران حتى نهاية ولايته. وبهذا المعنى تتأكد القاعدة غير المكتوبة التي يقول بها معظم المعلقين والتي تفترض ان الشعب الفرنسي ينتمي الى النفوس من اي رجل دولة اذا تجاوزت فترة رئاسته عشر سنين، ومهما تكن فضائله. وكان ميتران نجح لوهلة في الخروج على هذه القاعدة بفضل حرب الخليج التي اعطته شعبية هائلة بما لبث ان بددها. صحيح انه نجح سابقا في استعادة شعبيته بعد انهيار مماثل للذي يعانيه اليوم وصولا الى اعادة انتخابه عام 1988. لكن الظروف تختلف الان واهمها تقدمه في العمر.

والازمة، في وجه اخر من وجوهها، تطاول مستقيل اليسار برمته بممزل عما سيؤول اليه مصير الرئيس ميتران في الاشهر او السنوات المقبلة. فالانهيار الانتخابي للاشتراكيين عنصر اضعاف لاي مرشح من هذا الحزب يطمح الى خلافة ميتران وان لم يكن من القريبين مثل ميشال روكار رئيس الوزراء السابق او جاك دولور رئيس المجموعة الأوروبية (وعلى الارجح رئيس الوزراء